جهـود علمـاء الأمازيـغ في خدمة المذهب المالكي بالأندلس

الأستاذة: بودالية تواتية
جامعــة معسكــر/ الجزائر

مقدمة:

لقد أتاحت الظروف السياسية والاجتماعية لمختلف الفئات الأندلسية الاتصال بالثقافة الإسلامية، وليس إلى الشك من سبيل في أنّ أهل البلاد قد اهتموا بالعلم وأهله، وسعوا للرحلة إليه، وجلب أمهات الكتب من المشرق.

ورغبتهم في تحصيل المعارف، وشغفهم به مبكرا هو ما خلق بيئة سليمة لنهضة علمية؛ فكان من الطبيعي أن ينتهج علماء الأمازيغ في إنتاجهم العلمي مسارا محددا نحو العلوم الدينية بمختلف تخصصاتها، التي لقيت منهم الاهتمام والعناية خدمة للمذهب المالكي، فظهر محدثون وفقهاء، فأصبحوا يكوّنون طائفة متميزة في كيان المجتمع الإسلامي الأندلسي.

وعليه فإن الأمر في هذا السياق يقتضي تناول هذا الموضوع الهام وفق المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: علم الفقه في الأندلس.
المبحث الثاني: الأمازيغ في الأندلس: أصول واستقرار.
المبحث الثالث: المكانة العلمية للأمازيغ في الأندلس.
المبحث الرابع: جهود علماء الأمازيغ في خدمة المذهب المالكي.

المبحث الأول

علم الفقه في بلاد الأندلس

يقول ابن خلدون عن علم الفقه بأنه: «... معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكراهة والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة؛ فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها: فقه"[1].

ومن أسباب ذيوع الفقه المالكي واستقراره في بلاد الأندلس قوة الفقهاء، ونصرة الحكام ومساندتهم لهم في القضاء والفتيا على مذهب مالك؛ يقول المقري: «وللفقه رونق ووجاهة، ولا مذهب لهم إلا مذهب مالك، وخواصهم يحفظون من سائر المذاهب ما يباحثون به بمحاضر ملوكهم ذوي الهمم في العلوم»[2]. وأنجبت قرطبة في علم أصول الفقه علماء مشهورين بالفضل، يقول ابن الشباط: «... كانت قرطبة مستقر الخلافة، كثر بها العلم والعلماء واستقر بها النبلاء والفضلاء، وصارت دار الهجرة للعلم ومكان الرحلة الأولى للفهم، وكان من بها من خلفاء رضي الله عنهم يقيمون همم العلماء»[3].

واختص مسلمو هذه البلاد بتنويع الدراسات الشرعية على مر العصور، فاجتهدوا في علوم متنوعة منها «قراءة القرآن بالسبع، ورواية الحديث عندهم رفيعة، وللفقه رونق ووجاهة»[4]. ويذكر ليفي بروفنسال: «أما فيما يتعلق بالعلوم الدينية، كقراءة القرآن ودراسة التقاليد الإسلامية والنظرية والفقهية؛ فإن العلماء الأندلسيين قد أسهموا دون توقف على مر جميع عصور إسبانيا الإسلامية في المجهود العظيم المبذول في تفسير القرآن والشروح الفقهية، ذلك المجهود الذي لم تنكر فاعليته أبدا في المغرب ولا في المشرق على حد سواء»[5].

1- المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط1(2003م)، ص427.

2- المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط2(2004م)، ج1، ص221.

3- ابن الشباط محمد بن علي بن محمد بن الشباط المصري التوزري، وصف الأندلس وهو قطعة من كتاب صلة السمط وسمة المرط، نشره أحمد المختار العبادي، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية مدريد(1965-1967م)، ص 114.

4- المقري، المصدر السابق، ج1، ص221.

5- ليفي بروفنسال حضارة العرب في الأندلس ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة بيروت(د.ت)ص43.

ويصف المقري مكانة الفقهاء بقوله: «وسمة الفقيه عندهم جليلة حتى إن المسلمين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذين يريدون تنويهه بالفقيه، وهو الآن بالمغرب بمنزلة القاضي بالمشرق، وقد يقولون للكاتب والنحوي واللغوي: فقيه؛ لأنها عندهم من أرفع السمات»[1].

وينوه مصطفى الهروس بمكانة الفقه في بلاد الأندلس بقوله: «أصبح للفقه المالكي آثاره الواضحة والعميقة في جميع نواحي الحياة، حيث لا يمكن أن نفسر أي ظاهرة من تاريخ هذا البلد دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الفقهية، وبذلك تمكن الفقهاء، من نشر فقه إمامهم وشرح مذهبه وتطبيق أحكامه عمليا من خلال الفتاوى والأحكام»[2].

المبحث الثاني

الأمازيغ في الأندلس: أصل واستقرار

زودتنا المصادر التاريخية بمعلومات خاصة باستقرار الأمازيغ بجانب العرب التي استوطنت بعد الفتح الإسلامي[3]، وعلى الرغم من أنّ النصوص الخاصة بهم كانت أقل عددا من تلك التي تخص العرب؛ لكنها تؤدي بالاعتقاد إلى دخول أعداد كبيرة منهم[4]؛ إذ شكلوا غالبية الحملة مع طارق بن زياد التي بلغ عددها اثني عشر ألفا[5]، وازدادت هجراتهم إلى الأندلس ومشاركتهم في الأحداث السياسية فيما بعد.

وبالنسبة للأماكن التي استقر بها الأمازيغ فقد كانت تتميز بالتجمع القبلي، وهؤلاء الداخلون إلى الأندلس ينتمون إلى فرعين كبيرين هما: البتر، والبرانس، ومنهما تفرعت مختلف القبائل المغربية؛ مثل: مصمودة، وزناتة، وهوارة، ولماية، ونفزة، ومكناسة،

1- المقري، المصدر السابق، ج1، ص221.
2- مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص، ط(1418هـ/ 1997م)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المملكة المغربية، ص170.
3- تاريخ الأندلس لمؤلف مجهول، تحقيق بوباية عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت(2007م)ص153.
4- للتفصيل في القبائل النازحة إلى الأندلس، ينظر ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة (1962 م)ص495 وما بعدها.
5- ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار المغرب، تحقيق ومراجعة كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت(د.ت)،ج2، ص9.

ومطغرة، وغيرها[1]؛ وأغلبهم من قبيلة مصمودة مقارنة بالقبائل الأخرى، باعتبارها أوّل القبائل الداخلة إلى بلاد الأندلس مع طارق بن زياد النفزي، وحسب رواية صالح بن عبد الحليم: «فإنّ كثير بن وسلاس وأخويه: أبو عيسى، وسلام بن وزعمال، هم من رؤساء القبائل التي فتحت بهم جزيرة الأندلس»[2]، ويذكر بعض المؤرخين بأنّ: «شملال المصمودي الجد الأول لعائلة يحيى بن يحيى الليثي، دخل مع جيش طارق وشهد الفتح»[3]، ومنه استمر التوافد المصمودي الذي توطدت أصوله في الأندلس منذ ذلك العهد، وفي هذا المقام ذكر ابن عذاري أنه في سنة(362هـ/ 972م): «دخل إلى قرطبة جمع من مصمودة ممن كان مع الحسن بن قنون، وهم سبعون رجلا نزعوا إلى الطاعة، فقبلهم المستنصر لدين الله وأكرمهم»[4]؛ وعليه يمكن القول أنّ بروز أكبر عدد من العلماء المصامدة يرجع إلى هجرة هؤلاء إلى بلاد الأندلس منذ الفتح الإسلامي لها.

احترمت المصادر المعول عليها في الدراسة خصوصية الهوية وتحديد الأصل الإنساني جغرافيا وعقديا في سير الأعلام، باعتبارها مرجعية قيمية اجتماعية في قيام كل مجتمع، فاخترنا حوالي سبع وستين (67) ترجمة من أصل أمازيغي، ومن الوافدين على بلاد الأندلس كعينة لإبراز المكانة التي يحتلها هؤلاء، متبعين منهجية علمية إحصائية بنيت على ما صرحت به المصادر التاريخية، من الانتماءات القبلية للعديد من علماء الأمازيغ ومواطن استقرارهم، حتى تقدم لنا صورة واضحة من مختلف النواحي عن علماء الأمازيغ؛ سواء كانوا من البتر (هوارة، نفزة، مغيلة، كزنة، بنو يفرن، مطماطة، صدينة..) أو من البرانس(مصمودة، أزداجة، بيانة، أوربة، كتامة، صنهاجة..). ويمكن توزيعهم على الشكل القبلي كما هو في الجدول رقم (1):

1- المصدر نفسه، ص 495.

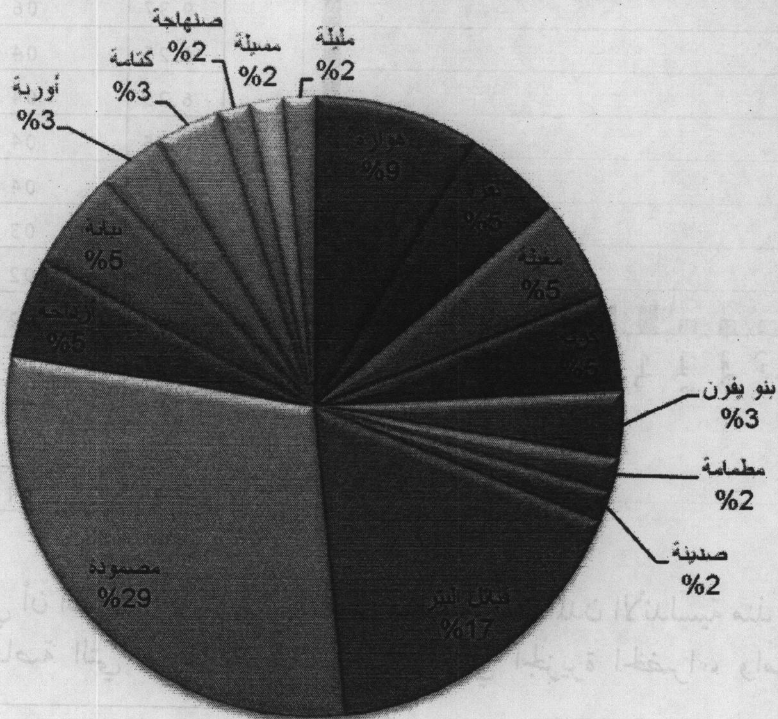
2- صالح بن عبد الحليم، مفاخر البربر، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط2 (2008م)، ص 61.

3- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس(1965م)، ج1، ص 534 / ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1(2003م)،ج4، ص319.

4- ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص367.

الجدول رقم (1)؛ التوزيع القبلي للعلماء:

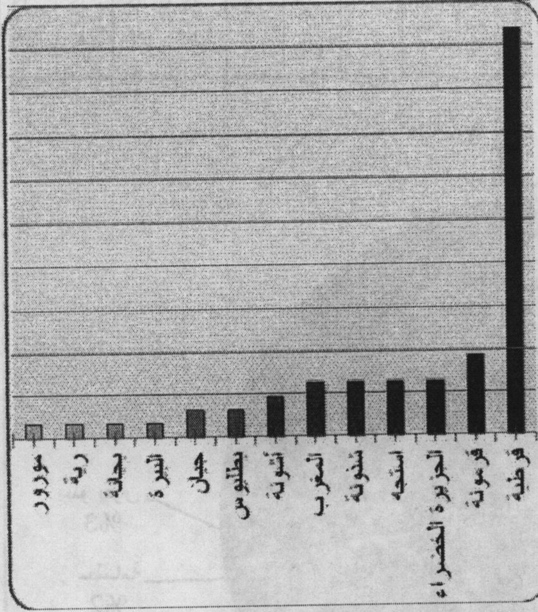
القبائل	العدد	النسبة٪
مليلة	1	1.72
مسيلة	1	1.72
صنهاجة	1	1.72
كتامة	2	3.44
أوربة	2	3.44
بيانة	3	5.17
أزداجة	3	5.17
مصمودة	17	29.31
قبائل البتر	10	17.24
صدينة	1	1.72
مطامة	1	1.72
بنو يفرن	2	3.44
كزنة	3	5.17
مغيلة	3	5.17
نفزة	3	5.17
هوارة	5	8.62



تكرس استقرار الأمازيغ في الثغور الشمالية والمناطق الجنوبية، ويعود سبب ذلك إلى الظروف السياسية والطبيعية، فحاولوا التكيف مع حياة هذه الثغور على النمط القبلي السائد في حياتهم[1]، وأصبحت لهم أماكن تنسب إليهم؛ ففي شرق الأندلس نجد موضعا في أحواز طرطوشة يعرف بمغراوة[2]، واستقر بنو دانس من مصمودة في الأجزاء الجنوبية من البرتغال الحالية بقصر دانس، وبالقرب من جيّان حصن يعرف بحصن الهواريين، ولعشيرة لماية البترية إقليم في رية سمي باسمها[3]، كما هو موضح في الجدول رقم(2(.

الجدول رقم(2): التوزيع الجغرافي للعلماء:

الموطن	عدد العلماء	النسبة٪
قرطبة	30	46.86
قرمونة	06	9.37
الجزيرة الخضراء	04	6.25
استجه	04	6.25
شذونة	04	6.25
المغرب	04	6.25
أشونة	03	4.68
بطليوس	02	3.12
جيان	02	3.12
البيرة	01	1.56
بجانة	01	1.56
رية	01	1.56
مورور	01	1.56



من البديهي أنّ العناصر الأمازيغية استقرت بعدد كبير في المدن الأندلسية منذ الفتح الإسلامي، خاصة التي فتحها طارق بن زياد، وهي الجزيرة الخضراء، واستجة،

1- حقي محمد، البربر في الأندلس، المدارس، الرباط، ط1(2001م)، ص 97، 98.
2- ابن غالب الأندلسي ، قطعة من فرحة الأنفس عن كور الأندلس ومدنها، تحقيق لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة(1956 م)، ص294.
3- القزويني زكريا بن محمد، آثار البلاد أخبار العباد، دار صادر، بيروت(د.ت)، ص544.

وقرطبة[1]؛ هذه الأخيرة التي نبغ فيها علماء الأمازيغ باعتبارها مركز الإشعاع العلمي والتوجه الفكري والحضاري هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التوزيع الأمازيغي في الأندلس حسب بعض المؤرخين يتصف بعدم التكافؤ؛ إذ يختلف من منطقة إلى أخرى، فشهدت بعض المناطق من الثغر الأعلى وكورة تدمير وإلبيرة وجيان استقطاب أعداد طفيفة، وتواجدت في شرقي الأندلس جالية أمازيغية متوسطة الكثافة، وحول طليطلة كثافة سكانية من مختلف العناصر الأمازيغية، والملاحظ أنّ التجمعات الأمازيغية تركزت في المناطق الجبلية الريفية[2] وهذا التوزيع الجغرافي لعلماء الأمازيغ جعل بلاد الأندلس محصنة من دخول مذهب فقهي آخر.

لقد أقبل الأمازيغ مثل العرب بحماس على المذهب المالكي، ومثلوا دورا بارزا في حركة النشاط الفكري والثقافي، وظهر الكثير منهم في مجالات متعددة مضطلعين[3] في العلوم العقلية والنقلية، وشكلت السلطة الزمنية أهم حافز للعلماء في تكوين الملكة العلمية؛ حيث انتعش بلاط الخليفة عبد الرحمن الناصر لدين الله(300-350هـ/ 912-961م) بعلماء الأمازيغ، الذي فتح أبواب الأندلس لاستقبال العلماء من المشرق والمغرب، حتى أصبح من الصعب تحديد عدد من وفد إلى بلاده في عهده لطلب العلم أو التعليم فيه، ولقد عثرنا في مصادر التراجم على ثلاثين عَلَم أمازيغي من هذا العهد، ويرجع ذلك إلى حبه للعلماء إلى حدّ استجلابهم لإحياء الحركة العلمية بالبلاد وتأمينهم، ومثال ذلك العالم الأمازيغي أحمد بن الفتح المليلي، الذي قدم إلى الخليفة فارا من عساكر الفاطميين، فأجاره الخليفة وعينه على قضاء ناحيته مليلة[4].

وعلى النهج نفسه سار ابنه الحكم المستنصر(350-366هـ/ 961-976م) في تشجيع هجرات القبائل المغربية إلى بلاد الأندلس ورفع منزلتهم، دعما لقواته وعملا بسياسة حفظ التوازن في البلاد؛ ومن أولئك الوافدين نذكر: يحي بن موسى

1- محمد حقي، المرجع السابق، ص 89.
2- المرجع نفسه، ص88/ طقوش محمد سهيل، تاريخ المسلمين في الأندلس، دار النفائس، بيروت، ط1(2005م)، ص 62.
3- يقال: فلان مضطلع بهذا الامر، أي: قوى عليه، وهو على وزن مفتعل من الضلاعة. [المجلة].
4- ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1997م)، ص61.

الصديني(388هـ/ 998م)[1]، عبد الله بن إبراهيم الأصيلي(392هـ/ 1001م)[2]، أحمد بن خلوف المسيلي(393هـ/ 1002م)[3]، زكريا بن بكر الغساني(393 هـ/ 1002م)[4].

وبفضل جهود الحكام والخلفاء في الحركة العلمية على مر العصور اختصت فئة من العلماء الأمازيغ في مختلف المجالات، يغلب عليها الطابع الديني والأدبي، وقدموا إنتاجا غزيرا من خلال التجديد واتساع الميادين، خاصة في فترة الحكم الأموي؛ حتى غدت قرطبة مركزا لعدد من العلماء الأمازيغ.

ثالثا: مكانة العلماء الأمازيغ في الأندلس

حظيت المدرسة المالكية في الأندلس بعلماء أفذاذ من فقهاء الأمازيغ، اهتموا بالتصنيف والتأليف في العلوم الدينية على مذهب الإمام مالك؛ فكانت لفئة الفقهاء القيادة التي أهلتهم لتولي المناصب العليا في الدولة، يقول المقري: «وسمة الفقيه عندهم جليلة حتى إن المسلمين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذين يريدون تنويهه بالفقيه»[5]؛ كما «أنّ الخلفاء كانوا يقيمون همم العلماء ويكبرون من يولونه خطة القضاء ويختارون للخطة أهليها ويوفونهم حقوقهم فيها؛ فكان للقضاء بها المنزلة العالية والرتبة السامية»"[6].

حرص أمراء بني أمية في مختلف الأزمنة على تعيين الفقهاء لمنصب القضاء لتعلقها بأمور الدين، وبدأ تولي الأمازيغ لهذا المنصب في الأندلس على عهد الأمير الحكم بن هشام(180-206هـ/ 796-822م)، الذي عيّن عباس بن ناصح لقضاء شذونة والجزيرة الخضراء؛ يقول ابن الفرضي: «فلم يزل مترددا على الحكم بن هشام بالمديح، ويتعرض للخدمة، فاستقضاه على شذونة والجزيرة»[7]. كما ولى الأمير عبد الرحمن بن الحكم(206-238هـ/ 822-852م) الفقيه عبد الرحمن بن موسى الهواري قضاء استجة[8]، ومحمد بن سلامة الصدفي قضاء بلده طليطلة[9]، واستقضي ثابت بن حزم

1- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص409.
2- نفسه ونفس الصفحة.
3- نفسه، ص205.
4- نفسه، ص61.
5- المقري، المصدر السابق، ج1، ص221.
6- ابن الشباط، المصدر السابق، ص114.
7- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص130.
8- المصدر نفسه، ص212.
9- الخشني، أخبار الفقهاء والمحدثين، وضع حواشيه سارع مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1999م)، ص218.

السرقسطي ببلده[1]، وخلف بن سليمان الصنهاجي على شذونة والجزيرة[2]، وكان ابن القوطية ممن ولي القضاء والشورى والخطط من أبناء الملوك[3]، وعين الخليفة الحكم المستنصر القاضي عبد الرحمن بن حبيب المصمودي قضاء أشونة وأعمالها[4]، ونال القاضي منذر بن سعيد البلوطي مقاما عاليا؛ حيث ولاه الخليفة عبد الرحمن الناصر القضاء، وصيره قاضي القضاة في جميع الثغور الشرقية، وجعل إليه الإشراف على جميع القضاة والعمال بها[5].

حتى إنّ بعض العائلات الأندلسية اختصت بالقضاء على مذهب مالك وتوارثت هذه الخطة أبا عن جد؛ يقول المقري: «وكانت هذه المراتب لضبطها عندهم كالمتوارثة في البيوت المعلومة لذلك»[6]، ومن بين هذه العائلات:

- عائلة عباس بن ناصح الثقفي من أعيان القضاة بالأندلس؛ قال الخشني في ترجمته لعباس بن ناصح الثقفي: «إنّ الحاجب عبد الكريم أشار به لقضاء شذونة والجزيرة، فاستقضى عليهما إلى أن مات الخليفة، ثم استقضى محمدﷺ ابنه عبد الوهاب عليهما إلى أن توفي قاضيا، ثم استقضى الخليفة محمد ابنه محمد بن عبد الوهاب عليهما إلى أن توفي»[7]، ويضيف ابن الفرضي: «اكتملوا ثلاثة قضاة في نسق وثلاثة شعراء في نسق»[8].

- أسرة المنذر بن سعيد البلوطي المعروفة بالقضاء؛ فقد ولاّه الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة(330هـ/ 941م) قضاء جميع الثغور الشرقية، وجعل إليه الإشراف على جميع القضاة والعمال بها، وكانت مدة ولايته ستة عشر عاما؛ لم يحفظ عليه جور في قضية، ولا قسم بغير سوية، ولا جرت عليه في أحكامه زلة، فكان من ذوي الصلابة في أحكامه، والمهابة في أقضيته، لا يهاب في ذلك أميرا[9].

1- المصدر نفسه، ص237/ ابن الفرضي، المصدر السابق، ص29/ الحميدي، المصدر السابق،162.
2- ابن الفرضي، المصدر نفسه، ص118.
3- القاضي عياض، المصدر السابق،ج2 ص555.
4- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص256.
5- ابن حيان، تاريخ رجال الأندلس، تح: ملشورم أنطونيه، بولس كتنر الكتبي، باريس(1937م)ص211.
6- المقري، المصدر السابق،ج1، ص204.
7- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص212،230 / ابن حيان، المصدر السابق، ج2ص237/ القاضي عياض، المصدر السابق،ج2، ص158.
8- ابن الفرضي، المصدر نفسه، ص238.
9- ابن حيان، المصدر السابق، ص488/ النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1(2006م)ص89/ ابن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة(د.ت)ص90/ ابن خاقان، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، دراسة محمد علي شوابكة، دار عمار مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1(1983م)ص252.

أما أخوه فضل الله فقد ولي قضاء فحص البلوط سنة(330هـ/ 941م)[1]، فتولاها من بعده ابن أخيه عبد الملك بن المنذر[2].

و لم يكن القضاة يفرقون بين أبناء الأمراء وعامة النّاس تطبيقا لقواعد العدالة؛ حتى إنّ القاضي عباس بن ناصح قدم النصائح إلى الأمير الحكم بن هشام[3] حفاظا على مصالح الأمة ودرءا للمفاسد، وبهذا المنهج والسيرة الحسنة كان القاضي منذر بن سعيد البلوطي صارماً، لم يكن يخشى في الحق لومة لائم، ومن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد أنكر الفقيه على الخليفة عبد الرحمن الناصر إسرافه في البناء وتزيين الزهراء؛ لا سيما القبة الموشاة بالذهب والفضة، مما جعل الخليفة ينقض القبة ويعيد بناءها من جديد[4]، ويبدو أنّ سيادة الاحترام المتبادل بين الفقهاء والحكام قد أنزلتهم المراتب الرفيعة التي تليق بهم حتى أطلق عليهم اسم شيوخ البلاط[5].

أما ولاية الحسبة فقد تسنى للكثير من الفقهاء استحقاق خطة الحسبة في بلاد الأندلس، وبرز في هذا المنصب قلة من الأمازيغ؛ منهم إسماعيل بن بدر من عائلة ابن ذكوان، تولى أحكام السوق بقرطبة زمن الخليفة الحكم المستنصر[6].

ومن الوظائف الأخرى المتعلقة بالقضاء والتابعة له الكتابة؛ وإن كان لا يوجد لمتوليها تأثير فعلي في العملية القضائية؛ لأن عمله إداري تنظيمي، حيث يقوم بتسجيل الأحكام في سجل خاص، ويحتفظ بقوائم أسماء الشهود، ويرتب عرض الدعاوي أمام القضاء، ومع هذا لا يتولى الكتابة إلا من درس الفقه، والذي قام بالكتابة إنما حقق لنفسه مكسبا بحصوله على وظيفة تمده بدخل ثابت[7]؛ وقد تولاها أبو عبد الله محمد بن أبي سليمان بن حارث المغيلي(ت377هـ/ 987م)[8]، الذي نال جاها عند الخليفة هشام المؤيد.

1- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص279 / الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، قدمه وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1(2005م)، ص412.

2- ابن حيان، المقتبس، تحقيق بيدرو شالميتا، المعهد الإسباني العربي للثقافة، كلية الآداب، الرباط(1979م)، ج 5، ص488.

3- المصدر نفسه، ص231.

4- النباهي، المصدر السابق، ص 86.

5- شيوخ العصر بالأندلس، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة (1986م)، ص70.

6- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص64 / صاعد الأندلسي، ، طبقات الأمم ، تحقيق وتعليق حسن مؤنس، دار المعارف،(د.ت)، ص90.

7- عليا هاشم ذنون محمد المشهداني، فقهاء المالكية :دراسة علمية في الأندلس والمغرب حتى منتصف القرن السادس هجري/ 12م، رسالة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف مزاحم العلاوي الشاهدي، جامعة الموصل(1424ه/ 2003م)، ص115.

8- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص364.

ومن الخطط الدينية الضرورية والمرتبطة بالقضاء الشورى وهي من اختصاص الأمير أو الخليفة فقد «كانت الدولة الأموية بالأندلس تنتقي لمجلس الشورى في الأحكام أكابر العلماء، وتصير لهم المراسيم بالتعيين، بحيث لا يقدم لذلك إلا من صار له التعيين من الخليفة»[1]؛ ومن أصحاب منصب الشورى القاضي ابن القوطية[2]، والحسن بن سعد بن إدريس الكتامي، الذي شوور في الأحكام أيام الخليفة عبد الرحمن الناصر، ولكنه اعتزل المنصب لأنه شافعي المذهب[3]، ونصب عبد الله بن إبراهيم الأصيلي بهذه الوظيفة بعد أن استقدمه الخليفة الحكم المستنصر للأندلس[4].

ويستعين خلفاء بني أمية بالوزراء لمشاورتهم فكانوا زينة مجالسهم ومستشاريهم، والوزارة «...كانت في مدة بني أمية مشتركة في جماعة، يعينهم صاحب الدولة للإعانة والمشاورة، ويخصهم بالمجالسة، ويختار منهم شخصا لمكان النائب المعروف بالوزير فيسميه الحاجب، وكانت هذه المراتب لضبطها عندهم كالمتوارثة في البيوت المعلومة لذلك»[5]؛ كعائلة الزجالي الوزراء[6]. ومن أشهر الوزراء الأمازيغ على عهد الأمير عبد الله(275-300هـ/ 888-912م) سليمان بن وانسوس المكناسي[7].

وقد شارك الأمازيغ في كل الوظائف الإدارية في الدولة الأموية، وجاءت مشاركتهم متأخرة وضعيفة، واقتصرت مهامهم على مجال القضاء زمن الإمارة الأموية، ومع مطلع القرن(4هـ/ 8م) ترقى الأمازيغ إلى أعلى المناصب في الدولة، كمنصب قاضي القضاة، أو قضاء الجماعة، وصاحب الصلاة؛ فتبوؤوا المكانة الرفيعة والمنزلة العالية عند حكام بني أمية، خاصة على عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر.

1- نقلا عن مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص188.
2- القاضي عياض، المصدر السابق، ص555.
3- الخشني، المصدر السابق، ص55.
4- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص205.
5- نقلا عن المقري، المصدر السابق،ج1، ص 216.
6- ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص500.
7- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص196.

المبحث الرابع

جهود علماء الأمازيغ في خدمة المذهب المالكي بالأندلس

كان شغف علماء الأندلس بالعلم كبيرا، وطموحاتهم في الاستزادة منه أكبر، الشيء الذي حقق لهم عوائد وفوائد علمية مرضية؛ ولتنمية هذه الطموحات اهتم الأمراء والخلفاء الأمويون باقتناء المصنفات النادرة، وأرسلوا الخبراء من العلماء للبحث عنها وشراءها، لما لها من أهمية عن طريق الرحلات العلمية التي برع وتخصص فيها المسلمون بالأندلس، وأشاد المؤرخ ابن غالب الأندلسي بشغفهم الشديد للعلم بقوله: «وأهل الأندلس هنديون في فرط عنايتهم بالعلوم وحبهم فيها»[1]، وهذا المقديسي يقول: «أهل الأندلس كانوا يحبون العلم وأهله، ويكثرون التجارات والتغرب»[2]، وأشار المؤرخ ابن خلدون إلى ضرورة الرحلة بقوله: «لا بد له من الرحلة في طلبه إلى الأمصار المستبحرة»[3].

ويعود انتشار المذهب المالكي إلى تلك الرحلات العلمية التي قام بها الأندلسيون إلى المدينة، فأخذوا عن مالك وعادوا إلى بلادهم، وأخذوا في نشر مذهبه المستمد من الحديث والقرآن[4]؛ فقال المقري في ذلك: «واختلفوا في السبب المفضي لذلك (أي انتشار فقه الإمام مالك)؛ فذهب الجمهور إلى أنّ سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة، فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره فأعظموه»[5].

وهذه الرحلات العلمية التي كانت صلة وصل بين المشرق والمغرب كانت مبنية العناصر التالية:

1- ابن غالب، المصدر السابق، ص281.

2- المقديسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تقديم محمد مخزوم، دار التراث العربي، بيروت(1987م)ص195.

3- ابن خلدون، المصدر السابق، ص481.

4- نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري- الحادي عشر- الميلادي، تبر الزمان، تونس(2004م)، ص37-38،65-66.

5- المقري، المصدر السابق، ج4، ص217.

1. الاستعداد الفكري في نقل العلوم

يحتاج العالم إلى مهارات شخصية تؤهله للاتصال بالآخرين والتأثير فيهم، وهذه المهارات العقلية لها علاقة كبيرة بخصائص البيئة التي تحتوى على المثيرات العلمية، وطريقة إدراكه للموضوعات المدروسة، وبقدرة التحليل، وتقييم الكتب لتحديد أنسبها، والانتماء الجغرافي كفيل بالتأثير على نشاط العلماء؛ نظرا للتطورات العلمية المتلاحقة في بلاد الأندلس.

وأهم خطوة قام بها علماء الأمازيغ الإحياء الديني والمشاركة بفعالية، من خلال عملية البحث وحركة الاتصال والتواصل بين العناصر العلمية، والتركيز على مبادئ المذهب المالكي كسيادة دينية مشرقا ومغربا، ولما كانت الأندلس تتميز بالتنوع الإنساني ظهرت حتمية توحيد المعتقد الديني، فكانت مجاورة علمائها بالمشرق لإدراك أصول الدين الإسلامي على مذهب مالك منذ وقت مبكر، من عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية(138-172هـ/ 756-788م)؛ حيث رحل عبد الرحمن بن موسى الهواري ولقي الإمام مالك بن أنس، وقدم الأندلس صادرا من سفره، فعطب ببحر تدمير فذهبت كتبه، ولما قدم مدينة "استجه" بالأندلس أتاه أهلها يهنئونه لقدومه، ويعزونه عن ذهاب كتبه، فقال لهم: ذهب الخرج، وبقي الدّرج. يعني ما في صدره[1].

وقد كانت السلطة الأموية المحرك الدافع في إحداث الكثير من المتغيرات العلمية؛ وذلك بفضل إدراكها التام نباهة الأمازيغ في الاستيعاب الفكري، وقدراتهم العقلية على تلبية الحاجات الجديدة التي تبعثهم من أجلها، واستنادا إلى ذلك أرسل الأمير عبد الرحمان بن معاوية عميد الفقهاء يحيى بن يحيى الليثي الغماري إلى الشام، وبالمثل بعث الخليفة عبد الرحمن بن الحكم(201هـ/ 816م) عباس بن ناصح إلى العراق في التماس الكتب القديمة وغيرها من الكتب الإسلامية وجلبها إلى الأندلس[2]، وكان الخليفة الحكم المستنصر شغوف بجمع نفائس الكتب من سائر الأفاق «...واستجلب من بغداد ومصر وغيرها من ديار المشرق عيون التواليف الجليلة، والمصنفات الغريبة في العلوم القديمة، وجمع منها في بقية أيام أبيه ثم في مدة ملكه من بعده ما كاد يضاهي ما جمعته ملوك بني

1- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص212 / القاضي عياض، المصدر السابق،ج2، ص508.
2- ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تحقيق خليل منصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1(1997م)،ج1، ص18 .

العباس في الأزمنة الطويلة، وتهيأ له ذلك لفرط محبته للعلم، وبعد همته في اكتساب زمانه، إلى قراءة كتب الأوائل وتعلم مذهبهم»[1]؛ فأثرت تلك الرحلات على التبادل العلمي الذي قام أساسا على التقاء العلماء بكبار الشيوخ ومجالستهم للأخذ والعطاء، فكان مصدرا لنقل العديد من الكتب إلى الأندلس.

وتأثير حركة الاتصال بالمشرق توحي بذلك الفيض العلمي للأمازيغ وثقافتهم الأصيلة، وقدرتهم على السيطرة على الثقافة المتلقية وتداولها ونقلها إلى بلاد الأندلس؛ فقد ارتبطت رحلة قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي بالسماع والجمع من رجال الحديث واللغة بالمشرق، وأدخل إلى الأندلس كتابا "العين" في اللغة للخليل بن أحمد الفراهيدي[2].

كما أن ظاهرة التدعيم العلمي الإيجابي من شيوخ وعلماء المشرق لهو أهم حافز لنقل العلوم إلى حيز الواقع الأندلسي؛ فقد اتصل قاسم بن أصبغ البياني في رحلته سنة(274هـ/ 886م) بعلماء مكة والعراق والكوفة وبغداد ومصر والقيروان، وسمع من شيوخهم الكبار، وأخذ عن مشاهير الرواة وأئمة المسلمين الكثير، وانصرف إلى الأندلس بعلم واسع؛ مثل مسند محمد بن إسماعيل الترمذي في علم الحديث وكتب ابن قتيبة[3].

كما اشتهر بعض العلماء بطول المقام في رحلتهم وملازمتهم للشيوخ حرصا منهم على سماع المرويات وجمع ونسخ الكتب؛ فقد مكث القاضي منذر بن سعيد البلوطي في رحلته أربعين شهرا[4] أخذ فيها عن جماعة من علماء مكة ومصر في علوم مختلفة كاللغة والفقه، وجلب معه عدة كتب منها "الأشراف في اختلاف العلماء" في الفقه[5]، وأقام عبد الله بن إبراهيم الأصيلي بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاما[6] صنف بها كتبا نافعة، فسمع بخبره

1- صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، تحقيق وتعليق حسن مؤنس، دار المعارف،(د.ت)، ص87/ عدالة مليكة، الحركة العلمية للبربر من خلال كتاب ابن الفرضي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف بلهواري فاطمة، جامعة وهران(2009-2010م)، ص98-100.

2- الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ط(1422هـ/ 2001م) ج7، ص114.

3- الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2004م)، ص225 / ابن مخلوف، المصدر السابق، ص490.

4- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص404.

5- الحميدي، المصدر السابق، ص31/ الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2(1973م)، ص295/ ابن مخلوف، المصدر السابق، ص490.

6- الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط2(1980 م)، ص42.

الحكم، واستجلبه من العراق، وأقبل إلى الأندلس فقرأ عليه النّاس كتاب البخاري وغيره[1]؛ وكل ذلك يدل على دعوة علماء الأمازيغ إلى التفاعل الثقافي على أساس الاحترام والتقدير والاستفادة من كل منبع.

2. السماع من الشيوخ

لتحقيق التجانس الثقافي مشرقا ومغربا تم الاتصال بعلماء المشرق والاستماع من شيوخه والرجوع بالإجازات منه، وللرحلة دور في الحركة العلمية وفي هضم ثقافات الشعوب الإسلامية، وكما ذكرنا آنفا فقد اشتهر علماء الأمازيغ بكثرة أسفارهم طلبا للعلم أو لأداء فريضة الحج، وطريق الحجيج محفوف برجال مالك؛ لا سيما مصر التي كان لها تأثير هام في التوجه المذهبي، ومن أهم مراكز العلم نذكر: القيروان، مصر، القدس، دمشق، المدينة المنورة، مكة المكرمة، بغداد، الكوفة، البصرة، صنعاء.

تؤثر هذه البيئات في تشكيل الشخصية العلمية وإمكانية الحصول على الجديد في عملية الإنتاج الفكري، وبجانب ذلك فهي تشير إلى مصدر تكوين الفرد وإلى مكونات الحضارة التي يحتك بها العلماء، فالصفات الجغرافية لها تأثيرها في اكتساب المعرفة والقدرات الفكرية الدينية، ولهذه المواقع الجغرافية أهميتها في تحديد الصلات الفكرية بين الأندلس وبين بلدان العالم الإسلامي، ومن أهم الشخصيات التي كان لها الفضل في ترسيخ الفكر الإسلامي لدى علماء الأمازيغ من ذوي القدوة والأداء العلمي المرتفع، نذكر منهم حسب ما ورد في تراجم أعلام الأمازيغ في المصادر:

- مكة: وأشهرهم ابن الأعرابي، علي بن عبد العزيز، عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد، أبو العباس الكندي، ابن المنذر، أبو بكر الآجري.
- مصر: منهم الليث بن سعد، عبد الله بن وهب، أحمد بن مسعود الزبيدي الخولاني، أحمد بن بهزاد المصري، أبو جعفر أحمد بن محمد ابن النحاس، عبد الله بن الوردي البغدادي، القراطيسي، أصبغ بن الفرج، علي بن جعفر بن مسافر، بكر بن العلاء القشيري.
- صنعاء: منهم عبيد بن محمد الكشوري، إسحاق بن إبراهيم الدبري، أبو جعفر بن الأعجم، أبو مسلم الكشي.

1- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص205 / ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 (1991م)، ج1، ص472.

- **افريقية:** منهم محمد بن محمد اللباد، أحمد بن زياد، سحنون بن سعيد.
- **بغداد:** منهم أبو هاشم الرفاعي، إسماعيل بن إسحاق، ابن زهير.

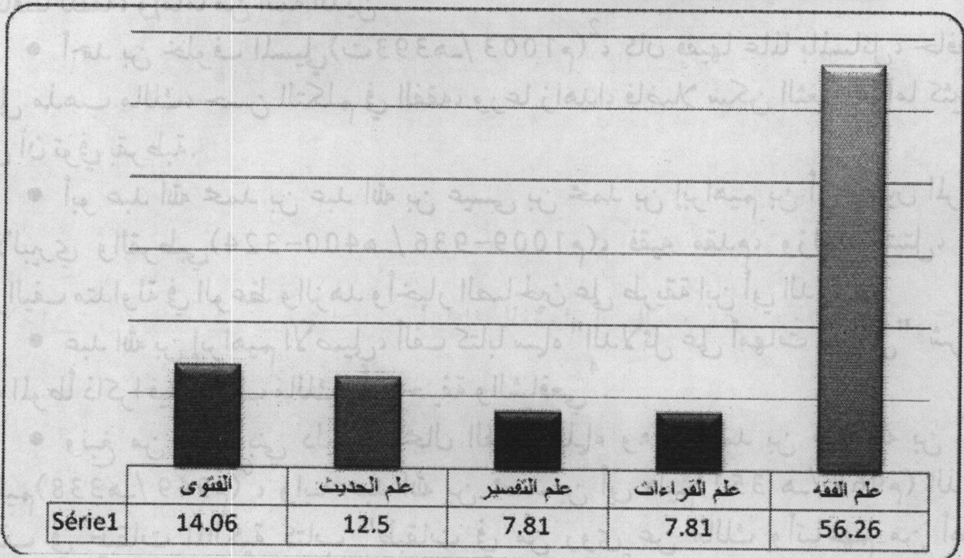
من خلال ما سبق يتبين لنا أن انتشار المذهب المالكي بأصوله وضوابطه الشرعية كان عن طريق الاتصال بمالك بن أنس، أو أصحابه، أو أكابر الشيوخ من بلدان المشرق الإسلامي؛ ولما كان السماع منهم من أنجع الوسائل النقلية التي تتم بين المعلم والمتعلم لنقل العلوم كما ذكرنا سلفا، حرص بعض الفقهاء لمواكبة التطورات العلمية على السماع من طلاب أتوا أساسا للسماع منهم، بعد أن وجدوهم مؤهلين لذلك، وعلموا بوجود مادة علمية من المفيد لهم سماعها، ومن أولئك الفقهاء أبو العرب تميم بن محمد، حيث التقى به في القيروان الطالب الأندلسي قاسم بن مسعدة(ت317 هـ/ 929م) ليسمع منه، وذلك في طريق عودته إلى الأندلس من المشرق بعد انتهاء رحلته لطلب العلم فيه، وقد ركز في رحلته تلك على علوم الحديث النبوي الشريف لاسيما علم الرجال، ويبدو أنّ أبا العرب استفسر من قاسم بن مسعدة عن طلبه للعلم في المشرق، وربما حصل نقاش بينهما حوله، ولمس أبو العرب من ذلك النقاش تميز قاسم بن مسعدة في علم الرجال ووجده جديراً بأن يأخذ عنه فسمع منه[1].

لا يستطيع أحد إنكار استعداد الأمازيغ للتفاعل مع أفضل العلوم وتفهمهم ما يجري من إنتاج المعارف والعلوم في بلدان العالم الإسلامي، ويمكن أن نرصد ذلك من خلال رحلاتهم التي اتسمت بالإنتاج العلمي والثقافي الفياض، تدعيما للسلطة الفكرية باعتبارها عنصرا فاعلا وقادرا على توطيد الصلات العلمية بين المشرق والمغرب، وبالتقاء الأمازيغ بكبار العلماء والشيوخ للأخذ و الرواية عنهم أصبحوا حلقة اتصال علمي وثقافي قادرة على التأثير على الآخرين.

---

1 - عليا هاشم ذنون محمد المشهداني، المرجع السابق،98.

3. توسعهم في العلوم الدينية



	علم الفقه	علم القراءات	علم التفسير	علم الحديث	الفتوى
Série1	56.26	7.81	7.81	12.5	14.06

كان الفقه أول ما اشتغل به الأندلسيون في مجال العلوم الدينية والدراسات الشرعية، وتمتع الفقيه بمكانة ومنزلة كبيرة تتيح له فرصة تولي المناصب الدينية أو المدنية، ونشطت الحركة الفقهية على يد كبار الفقهاء من الأمازيغ المشهود لهم بالفضل، ولا نستطيع في هذا البحث التمييز بين الفقيه والمفتي والمفسر لتداخل اهتمامات العلماء في الدراسات الشرعية من جهة، ولسبب تبحرهم في مختلف العلوم العقلية والنقلية من جهة أخرى، وسأكتفي هنا بنماذج فقط نظرا لضيق البحث عن استيعابهم؛ منهم:

- عباس بن ناصح الثقفي، من أعلام الجزيرة الخضراء وفقهائها، عده القاضي عياض من أعيان مذهب مالك بالأندلس[1].
- عبد الرحمن بن موسى الهواري، نال من الثناء الكثير بشهادة ابن حزم الأندلسي بقوله: «عبد الرحمن بن موسى الهواري الفقيه المشبه بالشعبي في زمانه»[2].
- قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهري[3]، من أهل سرقسطة، صاحب كتاب "الدلائل في شرح غريب الحديث"، دعي إلى القضاء ببلده فامتنع من ذلك.

1- الخشني، المصدر السابق، 459/ المقري، المصدر السابق، ج1، ص343.
2- ابن حزم، المصدر السابق، ص500.
3- ابن خراط الاشبيلي، الأندلس في اختصار اقتباس الأنوار، تقديم وتحقيق ايميليو مولينا وخاتيتو بوسك بيلا، المجلس الإسلامي للأبحاث العلمية، مدريد(1990م)، ص81.

• عمر بن محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، من أهل قرطبة، كان حافظا للفقه، وإماما من أئمة الدين[1].

• أحمد بن خلوف المسيلي(ت393هـ/ 1003م)[2]، كان فقيها عالما بالمسائل، حافظا على مذهب مالك، حسن التكلم في الفقه، ورعا زاهدا، فاضلا سكن الثغر أعواما كثيرة إلى أن توفي بقرطبة.

• أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد بن إبراهيم بن أبي زمنين المري الالبيري والقرطبي(324-400هـ/ 936-1009م)، فقيه مقدم، وزاهد متبتل، له تواليف متداولة في الوعظ والزهد وأخبار الصالحين على طريقة ابن أبي الدنيا[3].

• عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، ألف كتابا سماه "الدلائل على أمهات المسائل" شرح به الموطأ ذاكرا فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي[4].

• ونبغ من أسرة بني دليم في مجال الفقه[5] علماء وهم: محمد بن عبد الله بن أبي دليم(338هـ/ 949م)[6]، وابنه عبد الله بن محمد بن أبي دليم(351 هـ/ 962م) الذي ألف في طبقات المالكية كتاب "طبقات في من روى عن مالك وأتباعهم من أهل الأمصار"[7]، وحفيده محمد بن محمد(372هـ/ 982م)[8] من كبار الفقهاء وخيار أهل العلم الواسع.

ومما يتصل بعلوم القرآن، علم القراءات الذي لاقى عناية فائقة من ولاة الأمر، ممن اشتهروا به وقدموا لهذا العلم الرباني الشيء الكثير؛ فقد أدت متطلبات العبادة إلى ضرورة وجود قراء يتلون القرآن في المساجد، جريا على تقليد أصيل نقله الأندلسيون عن المشرق في حفظ القراءات السبع؛ يقول ابن خلدون: «القرآن كلام الله المنزل على نبيه، المكتوب

1- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك(ت578 هـ/ 1183م)، كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1(2003م) . ص318.
2- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص428.
3- الحميدي، المصدر السابق، ص63.
4- الخشني، المصدر السابق، ص55.
5- ابن حزم، المصدر السابق، ص 498 / ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1992)، ج6، ص 170.
6- صالح بن عبد الحليم، مفاخر البربر، ص168.
7- ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن يحي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1996م)، ص 228.
8- المصدر نفسه، 350/ القاضي عياض، المصدر السابق، ص441.

بين دفتي المصحف، وهو متواتر بين الأمة، إلا أنّ الصحابة رووه عن رسول الله ﷺ، على طرق مختلفة في بعض ألفاظه، وكيفيات الحروف في أدائها، وتنوقل ذلك واشتهر إلى أن استقرت منها سبع طرق معينة، تواتر نقلها أيضا بأدائها، واختصت بالانتساب إلى من اشتهر برواياتها من الجم الغفير، فصارت هذه القراءات السبع أصولا للقراءة، وربما زيد بعد ذلك قراءات أخرى لحقت بالسبع»[1].

ومما ساعد علماء الأمازيغ في الاشتغال بعلم القراءات وحفظ القرآن وتعلم معانيه وتجويده ميلهم الشديد إلى الزهد والعبادة وكثرة التلاوة، ومن الذين اشتهروا منهم بدراسة القرآن عبد الرحمن بن موسى الهواري الحافظ للقراءات[2]، وممن أتقن التجويد بالأندلس عبد السلام بن السمح بن نابل الهواري[3]، واختص العالم سهل بن إبراهيم بن سهل بمعاني القرآن[4]، وغالبا ما كان القراء منهم يجمعون بين علم القراءات وعلم التفسير مثل العالم منذر بن سعيد البلوطي الحافظ، الذي نال شهرة واسعة وعريضة الجامع لكل ما ذكره العلماء في تفسيره وأحكامه ووجوهه في حلاله وحرامه[5].

وفي مجال علم التفسير كانت بلاد الأندلس تعتمد على الكتب المشرقية، ولم تكن هناك مدرسة متميزة حتى أيام بقي بن مخلد، الذي ألف تفسيرا بلغ من كماله أن قال فيه ابن حزم: «فمن مصنفات أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد كتابه في تفسير القرآن، فهو الكتاب الذي أقطع قطعا لا أستثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام مثله، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره»[6]، وألف كل من العالمين عبد الرحمن بن موسى الهواري، ويحي بن إسحاق بن يحي الليثي كتـــبا في تفسير القرآن[7].

أما علم الحديث فقد سعى إليه الساعون، وتنافس فيه ذوو النباهة والفضل، من الطلبة الجادين باعتباره الكاشف عن وجوه مجملات الكتاب، والمفصل لأحكامه، والمبين لغامضه؛ غير أنّ عناية أهـل الأنـدلس بعلم الحديث ازدهر مع نهـاية

1- ابن خلدون، المقدمة، ص 437.
2- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص212.
3- المصدر نفسه، ص233.
4- نفسه، ص 161.
5- الزبيدي، المصدر السابق، ص 295 .
6- الحميدي، المصدر السابق ، ص176.
7- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص 212. / الخشني، أخبار الفقهاء والمحدثين، ص289 / ابن فرحون، المصدر السابق، ص 434.

القرن(2هـ/ 8م) ومطلع القرن(3هـ/ 9م)[1] على يد حافظ المحدثين بقي بن مخلد الذي رحل إلى المشرق، فروى عن الأئمة وأعلام السنة الذين يزيدون على المائتين، ورجع إلى الأندلس فملأها علما جما[2]. فصارت هذه البلاد من يومها دار حديث وإسناد، أما قبل ذلك فقد غلب عليها حفظ رأي مالك وأصحابه[3].

ومن الرواة المكثرين والأئمة المشهورين من الأمازيغ محمد بن وضاح (190ـ287هـ)[4] والمحدث بشر بن جنادة[5] الذي سمع من سحنون، وكان أبو بكر بن القوطية إماما من أئمة الدين ومن كبار المحدثين[6]، وغلب الحديث على أسرة ابن مسعدة الأمازيغية من وادي الحجارة، وهم: سعيد ابن مسعدة(228هـ/ 842م)[7]، وابنه أحمد(ت327هـ/ 938م)[8] وقاسم بن مسعدة(ت317هـ/ 929م)[9].

ومن النماذج النابغة منهم في الحديث ورجاله عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، الذي أثنى عليه ابن حيان بقوله: «كان أبو محمد في حفظ الحديث ومعرفة الرجال، والإتقان للنقل والبصر بالنقد والحفظ للأصول، والحذق والقيام بمذهب المالكية، والجدل فيه على أصول البغداديين، فردا لا نظير له في زمانه»[10]؛ قرأ النّاس عليه كتاب البخاري، وله نوادر حديث في خمسة أجزاء[11]، وتفنن في الرأي ونقد الحديث وعلله وأصبح من المفتين حتى «إنّه لم يلق مثله في علم الحديث ومعانيه وعلله ورجاله»[12].

وكان الاشتغال بالفتوى من أصحاب أهل الرأي، يهتم روادها من طبقة الفقهاء بحفظ آراء مالك بن أنس، وآراء أصحابه، ومعنى حفظ الرأي: «هو معرفة القياس الصحيح والمعاني، والعلل الصحيحة التي علق الشارع بها الأحكام وجعلها مؤثرا فيها

1- مصطفى الهروس ، المرجع السابق، ص 335.
2- الحميدي، المصدر السابق ، ص176.
3- المصدر نفسه، ص306.
4- الفرضي، المصدر السابق، ص 306.
5- الخشني، المصدر السابق، ص 190 / الضبي، المصدر السابق، ص215.
6- الحميدي، المصدر السابق ، ص82.
7- المصدر نفسه، ص205.
8- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص41.
9- نفسه، ص 284 / الخشني، المصدر السابق، ص159.
10- نقلا عن القاضي عياض، المصدر السابق،ج2، ص645.
11- ابن الفرضي، المصدر السابق، ص205/ ياقوت الحموي، المصدر السابق،ج2، ص172/ عدالة مليكة، المرجع السابق، ص111.
12- القاضي عياض، المصدر السابق، ص644.

طردا وعكسا»[1]؛ ومعرفة الرأي من شروط المفتي، وممن تولوا الفتيا في بلاد الأندلس من الأمازيغ يحيى بن أيوب الذي قال الخشني فيه: «عالما بالرأي متفننا حاذقا بالكلام في المسائل»[2]، وكان محمد بن عبد الوهاب بن عباس بن ناصح بصيرا بالفتيا على مذهب مالك وأصحابه[3]، وممن جمعوا بين علم الرأي وحفظ المسائل محمد بن عبد السلام فقد كان: «حافظا للمسائل عاقدا للوثائق مفتيا في موضعه»[4]، وتفنن مطرف بن فرج(323هـ/ 934م)[5] في حفظ الرأي والمسائل، وكان هشام بن محمد بن رزين (ت336هـ/ 947م)حافظا للمسائل، ومفتي أهل شذونة وما ولاها[6].

ومما لا ريب فيه أن هؤلاء العلماء الأمازيغ بكل تخصصاتهم قاموا بدور هام في ازدهار الدراسات الدينية على المذهب المالكي، وفي تطور الحركة العلمية بالبلاد، دون أن نستثني في ذلك جهود أسرة يحي بن يحي الليثي الأمازيغية.

4. حـركة التـــأليف

بدأت حركة التأليف تشق طريقها في مجال العلوم العقلية والنقلية منذ العصر الأموي، وهي ثمار مجالس السماع والإملاء التي انتشرت في الحواضر الإسلامية خلال القرنين(3-4هـ/ 9-10م)، وهي الطريقة الغالبة على ذلك العصر، فقد نشطت حركة التأليف في العصر الخلافي على حد قول ابن النديم: «وكان الحكام يبذلون من مالهم ووقتهم الشيء الكثير للعلماء والأدباء ولذلك راجت دولة العلم والأدب رواجا كثيرا كثر التأليف والتصنيف"[7]؛ فنتج عن هذه السياسة كم ضخم من المصنفات، شارك فيها الأمازيغ بقسط وافر نذكر منهم: إمام الحديث قاسم بن أصبغ البياني صاحب كتاب "المستخرج على سنن أبي داود"، وكتاب "نظير المنتقى في السنن المسندة"، وألف للأمير الحكم بن هشام كتاب المتجتنى مصنف على أبواب الفقه في السنن المسندة[8]، والعالم منذر بن سعيد البلوطي النفزي الذي ألف كتابا في "أحكام القرآن"[9]، وآخر سماه "الناسخ

1- نقلا عن مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص346.
2- الخشني، المصدر السابق، ص288.
3- ابن الفرضي، المصدر نفسه، ص327.
4- نفسه، ص431.
5- نفسه، ص 398.
6- نفسه، ص 428.
7- ابن النديم، الفهرست، شعبان خليفة، وليد العوزة، العربي للنشر والتوزيع1991م، مج1،ص10.
8- ابن خير، المصدر السابق، ص104،103،102/ المقري، المصدر السابق، ج2، ص48.
9- ابن خير، المصدر نفسه، ص49.

والمنسوخ"[1]، وابن أبي زمنين النفزي الذي ألف كتبا كثيرة منها: كتاب في الشروط على مذهب مالك بن أنس، وأصول السنة، ومنتخب الأحكام في القضاء، وتفسير القرآن، وحياة القلوب في الزهد، والمهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ[2].

كانت هذه من جملة المؤلفات الفردية التي أثرت على تطور العلوم الإسلامية، تم تأتي المؤلفات الجماعية التي يساهم فيها أكثر من طرف في مجال تأليف الكتاب الذي لم يعد مقصورا على صاحبه، وذلك بسبب وفاة المؤلف الأصلي، فجاء بعده من حرص على إتمامه؛ مثل كتاب الدلائل في شرح ما أغفل أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث للفقيه الأمازيغي قاسم بن ثابت السرقسطي(ت313هـ/ 925م) الذي بدأه ولم تمهله المنية من إكماله، فتولى ذلك والده ثابت بن حزم السرقسطي(ت302هـ/ 914م)، وبعد ذلك قام حفيده ثابت بن قاسم بن ثابت(ت352هـ/ 963م) بإدخال إضافات عليه، ويبدو أنّ المحفز الرئيسي لثابت بن حزم في إتمام الكتاب هو العلاقة الاجتماعية التي ربطته بمؤلفه، كما أنّ رحلة الأب وابنه في طلب العلم إلى المشرق كانت مشتركة من حيث السماع والالتقاء بالشيوخ، فأثمرت الرحلة بتأليف كتاب الدلائل، ويبدو أنّ الأب كان مطلعاً على مراحل تأليف الكتاب، ومن المحتمل أيضا أن مصادر قاسم بن ثابت السرقسطي ومسوداته كانت لدى أبيه بعد موت قاسم الفجائي[3]؛ كما أنّ موضوع الكتاب كان مثار اهتمام في ذلك الوقت في الأندلس، حيث أقبل الأندلسيون على دراسة علوم الحديث النبوي الشريف، ومنهم الخليفة الحكم المستنصر الذي طلب منه أيضا أن ينسخ له نسخة جيدة جميلة الخط، لما عرف عنه بحسن الخط والبراعة في نسخ الكتب وتفرده بالرواية.

ورصد التفصيلات يقود إلى أنّ علماء الأمازيغ أثروا في التوجه المذهبي في بلاد الأندلس، ومكنوا للمذهب المالكي بدخول رواية الموطأ منقحة وكاملة على يد عالمهم الكبير يحي بن يحي الليثي؛ لأنها آخر ما صدر عن مالك بن أنس في آخر حياته، ويشهد التاريخ الأندلسي بفضل هؤلاء العلماء الذين شغلوا حياتهم بالرحلة وملاقاة أصحاب مالك وأكابر الشيوخ من أجل السماع والنسخ، وتصانيفهم العلمية حلقة اتصال بين الماضي والحاضر، وعموما فإن لعلماء الأمازيغ اليد الطولى في تنمية الدراسات الشرعية على مذهب الإمام مالك، فانتفع بهم أهل الأندلس علما في كل زمان.

1- ابن مخلوف، المصدر السابق، ص90.
2- الحميدي، المصدر السابق ، ص370.
3- عليا هاشم ذنون محمد المشهداني، المرجع السابق، ص80-81.

أهم المراجع:

1 - مفيد خالد عيد احمد عيد، العلاقة بين الفقه والدعوة، دار ابن حزم(د.ت).

2 - عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط8، 2002م.

3 - ابن خلون المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط1(2003م).

4 - المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط2(2004م).

5 - ابن الشباط محمد بن علي المصري، وصف الأندلس وهو قطعة من كتاب صلة السمط وسمة المرط، نشره أحمد المختار العبادي، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية مدريد(1965-1967م).

6 - ليفي بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت(د.ت).

7 - مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص، ط(1418هـ/ 1997م)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المملكة المغربية.

8 - تاريخ الأندلس لمجهول، تحقيق بوباية عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت (2007م).

9 - ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة(1962م).

10 - ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار المغرب، تح: كولان وليفي بروفنسال ، دار الثقافة، بيروت(د.ت).

11 - صالح بن عبد الحليم، مفاخر البربر، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط2 (2008م).

12 - القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس(1965م).

13 - ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: يوسف طويل، دار الكتب العلمية بيروت،ط1(2003م).

14 - حقي محمد، البربر في الأندلس، المدارس، الرباط، ط1(2001م).

15 - ابن غالب الأندلسي ، قطعة من فرحة الأنفس عن كور الأندلس ومدنها، تحقيق لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة(1956 م).

16 - القز ويني زكريا بن محمد، آثار البلاد أخبار العباد، دار صادر، بيروت(د.ت).

17 - طقوش محمد سهيل، تاريخ المسلمين في الأندلس، دار النفائس، بيروت، ط1(2005م).

18 - ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، تح: روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1(1997م).

19 - الخشني، أخبار الفقهاء والمحدثين، تعليق سارع البدري، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1(1999م).

20 - ابن حيان، تاريخ رجال الأندلس، تح: الأب ملشورم أنطونيه، بولس كتنر الكتبي، باريس (1937م).

21 - النباهي، تاريخ قضاة الأندلس،تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية،بيروت،ط1(2006م).

22 - ابن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة (د.ت).

23 - ابن خاقان، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، دراسة محمد علي شوابكة، دار عمار مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1(1983م).

24 - الضبي، ، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، قدمه وضبطه وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1(2005م).

25 - ابن حيان، المقتبس، تح: بيدرو شالميتا، المعهد الإسباني العربي للثقافة، كلية الآداب، الرباط(1979م).

26 - شيوخ العصر بالأندلس، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة (1986م).

27 - صاعد الأندلسي، طبقات الأمم ، تحقيق وتعليق حسن مؤنس، دار المعارف،(د.ت).

28- عليا هاشم ذنون محمد المشهداني، فقهاء المالكية :دراسة علمية في الأندلس والمغرب حتى منتصف القرن السادس هجري/ 12م، رسالة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف مزاحم العلاوي الشاهدي، جامعة الموصل(1424هـ/ 2003م).
29- المقديسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تقديم محمد مخزوم، دار التراث العربي، بيروت(1987م).
30- نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري- الحادي عشر الميلادي، تبر الزمان، تونس(2004م).
31- ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تحقيق خليل منصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1(1997م).
32- صاعد الأندلسي، طبقات الأمم ، تحقيق وتعليق حسن مؤنس، دار المعارف،(د.ت)،
33- عدالة مليكة، الحركة العلمية للبربر من خلال كتاب ابن الفرضي، اطروحة لنيل شهادة الماجستير ، تحت إشراف بلهواري فاطمة، جامعة وهران(2009-2010م).
34- الذهبي، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، ط(1422هـ/ 2001م).
35- الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تح: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2004م).
36- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة،ط2(1973م).
37- الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مؤسسة ناصر، بيروت،ط2(1980 م).
38- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 (1991م).
39- ابن خراط الاشبيلي، الأندلس في اختصار اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، تقديم وتحقيق ايميليو مولينا وخاتينتو بوسك بيلا، المجلس الإسلامي للأبحاث العلمية، مدريد(1990م).
40- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك(ت578 هـ/ 1183م)، كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1(2003م).
41- ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1992).
42- ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن يحي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1996م).
43- ابن النديم، الفهرست، شعبان خليفة، وليد محمد العوزة، العربي للنشر والتوزيع، 1991م.